

الجار الأصلي ومجروره في موضع النائب عن الفاعل (بين تعدد الآراء وتضارب القاعدة النحوية مع المعنى)

د. محمد عطا أبو فنون¹*

¹قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين

تاريخ الإرسال (2015/02/08)، تاريخ قبول النشر (2015/05/13)

ملخص البحث

يهدفُ هذا البحثُ إلى تسليط الضوء على قضية وقوع الجار الأصلي ومجروره وحدهما بعد الفعل المبني للمجهول، وما قيل بخصوص هذه القضية من آراء مختلفة، أوقعت النحاة في اضطرابٍ وارتباكٍ، مردّهما التناقض القائم بين الالتزام بالقاعدة النحوية والمحافظة على المعنى، لذا؛ سيقوم البحث بتحليل آراء النحاة، وبيان مدى انسجامها مع القاعدة النحوية والمعنى، وسيتتبع الكثير من تعبيرات النحاة النظرية والتطبيقية؛ لإبراز رأي خامس يكاد يتساوى في الاستخدام مع الآراء الأربعة المتعارف عليها نحويًا، لكنّه لم يُثبتَ معها في الآراء النظرية، وسيخرج البحث بمقاربة لا تمنع من اعتماد رأي خامس، وهو أن يكون الجار الأصلي ومجروره معاً هما النائب عن الفاعل في هذا الموضع تحديداً؛ لتفادي تعقيد المسألة التي لا داعي لتعقيدها.

الكلمات المفتاحية: الجار الأصلي ومجروره، النائب عن الفاعل، الفعل المبني للمجهول، القاعدة النحوية.

Preposition Phrase in the Position of Subject of Predicate - Diversity of Opinions and Conflict of Syntactic Rule with Meaning

Abstract

This research aims at shedding light on the issue of preposition phrase existence after the passive tense and the opinions expressed regarding this issue that created a state of confusion among grammarians and which is attributed to the existing conflict between commitment with syntactic rule and the preservation of meaning. Therefore, the research analyses grammarians' opinions and the extent of its harmony with grammar rule and meaning. The research tracks grammarians' theoretical and practical expressions so as to promote a fifth opinion almost equal in use with the four opinions grammatically known. However, it is not proved in theoretical opinions. The research draws a conclusion of an approach that does not prevent adopting a fifth opinion which states that preposition phrases are the subject of predicate in this regard so as to avoid complicating the issue.

Keywords: Preposition Phrase, Subject of Predicate, Passive Tense, Syntactic Rule.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: Mohammed.fanoon@yahoo.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإنّ هذا البحث يناقش قضية وقوع الجار الأصلي ومجروره بعد الفعل المبني للمجهول، وما وقع فيه النحاة من تعدد الآراء من جانب، وفي اضطراب واعتراك بين المعنى والقاعدة النحوية من جانب آخر.
وقد قام الباحث بتفصيل آراء العلماء بخصوص هذه القضية، وبيان الردود عليها، رابطاً بين المعنى والقاعدة النحوية، متّبعاً المنهجين: الوصفي والتحليلي.

كما سيناقش البحث رأياً آخر، برز في تعبيرات النحاة، وليس ضمن الآراء النظرية المتعارف عليها، وهو أن يكون الجار الأصلي ومجروره معاً هما النائب عن الفاعل في مثل هذا الموضع، وهو الذي لم يقل به النحاة، قال أبو حيان (745هـ) معلقاً على قول ابن مالك (672هـ): "وقول ابن مالك: إنّ الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل، لم يذهب إليه أحد، أعني؛ أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معاً"⁽¹⁾. وسيثبت الباحث عكس قول أبي حيان من خلال تتبع تعبيرات النحاة في الجانبين النظري والتطبيقي، وقد أنهى الباحث بحثه بمقاربة تتيح للنحاة اتباع الرأي الأخير دون تحفظ.

التمهيد:

لم يقتصر النحاة على كون النائب عن الفاعل في أصله مفعولاً به، بل قد يكون النائب عن الفاعل ظرفاً، أو مصدرًا، أو أن يقع موقع النائب عن الفاعل جاراً أصلياً ومجروره⁽²⁾. بصرف النظر إن كان الفعل متعدّياً وحذف فاعله ومفعوله، أو كان لازماً وحذف فاعله، كقولنا: (سير يوم الجمعة)، و(ضرب ضرب شديد)، و(مرّ يزيد)⁽³⁾.

وقد تجتمع هذه معاً زيادة على المفعول به، وهذه مسألة مختلفة فيها؛ فالبصريون يوجبون إقامة المفعول به وحده، ولا تجوز إقامة الظرف أو المصدر أو أن يقام ما يدور بخصوص الجار والمجرور مع وجود المفعول به، أمّا الكوفيون والأخفش (211هـ) فأجازوا ذلك لوروده في اللغة كما يقولون⁽⁴⁾.

فإن لم يوجد المفعول به واجتمعت الثلاثة، فواحد منها ينوب عن الفاعل، وقد اختلفوا في ذلك؛ فمذهب البصريين أنك مخير في إقامة ما شئت، وقيل: يُختار إقامة المصدر، وعليه ابن عصفور (669هـ)، وقيل: يُختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط (628هـ)، وقيل: يُختار إقامة ظرف المكان، وعليه أبو حيان (745هـ)⁽⁵⁾، ولا داعي للخوض في هذه التفصيلات؛ لأنها ليست موضوع بحثنا.

بمعنى أنّه ينوب عن الفاعل الظرف والمصدر، وما يدور بخصوص الجار الأصلي ومجروره مناب الفاعل بعد حذفه، إن وجدت معاً سيقام واحد فقط، وإن وُجدَ واحدٌ سيقام مقام الفاعل، ولكن تجوز نيابتها بشروطٍ إن فقدتها لم تجزٍ إنابتها عن الفاعل عند غالبية النحاة؛

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب (1337/3)، وينظر: السيوطي، همع الهوامع (523/1).

(2) لم أذكر المجرور وحده أو الحرف الجار أو الضمير المستتر لاختلاف العلماء في النائب الحقيقي عن الفاعل عندما يقع الجار الأصلي والمجرور بعد الفعل المبني للمجهول، وسيظهر ذلك جلياً في البحث.

(3) ابن عقيل/ شرح ابن عقيل (54/2). ولجواز إنابة هذه الثلاثة، ينظر: ابن السراج، الأصول (202/1-203). وابن مالك، شرح الكافية الشافعية (ص: 607). وابن هشام، أوضح المسالك (128-123/2).

(4) تنظر المسألة: ابن مالك، شرح الكافية الشافعية (ص: 609). وأبو حيان، ارتشاف الضرب (1339/3)، وابن هشام، أوضح المسالك (133/2-135)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (55/2)، والأشموني، شرح الأشموني (184/1)، والسيوطي، همع الهوامع (520/1).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (523/1)، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص: 95)، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (195/1)، والأشموني، شرح الأشموني (184/1)، وابن عصفور، المقرب (81/1).

فالمصدر يجب أن يكون منصّرفاً ومختصّاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13]. ويمتنع نحو: (سير سيرة) لعدم الفائدة⁽⁶⁾. وتمتنع إقامة نحو: سبحان الله، ومعاذ الله؛ للالتزام العرب فيه بالنصب⁽⁷⁾. وكذلك الأمر في الظرف، إذ يجوزُ إقامته بشرط أن يكون منصّرفاً ومختصّاً، نحو: (صيم رمضان)، و(جلس أمام الأمير). ويمتنع نيابة نحو: عندك ومعك وتمّ؛ لامتناع رفعهن، ونحو: مكاناً وزماناً إذا لم يقيدا⁽⁸⁾، وأجاز الأخفش (211هـ) الظرف غير المنصرف من مثل: (سير عليه سحر)، و(جلس عندك)⁽⁹⁾.

شروط الجار والمجرور:

أمّا ما يخصّ الجار والمجرور -موضوع بحثنا-، فقد اشترط لإنابة ما يدور بخصوصيهما ثلاثة شروط: أولها: أن يكون المجرور مختصّاً؛ والمراد بالاختصاص أن يكتب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما الخاص بهما، ويجيء هذا المعنى من لفظ آخر يتصل بهما كالصفة أو المضاف إليه، فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد، مثل: (أخذ من حقل ناضج)، و(قُطِعَ في طريق الماء)⁽¹⁰⁾. ولا يقال: (جلس في دار)؛ لأنه لا فائدة من ذلك⁽¹¹⁾.

وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة كحروف القسم الملازمة لجر المقسم به، وكَمْذُ ومنذُ الملازمين لجر الزمان⁽¹²⁾، وكحروف الجر التي للاستثناء، وهي خلا وعدا وحاشا؛ فإنها لا تجرّ إلّا المستثنى؛ بمعنى أن يكون حرف الجر متصرفاً، والمراد بالتصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها⁽¹³⁾.

وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل: كالباء واللام ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله⁽¹⁴⁾؛ لأن حرف الجر الذي يدل على التعليل كأنه واقع في جواب سائل سأل: لم كان ذلك؟ وإذا كان ذلك كذلك كان حرف الجر الدال على التعليل كأنه من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل، والمتعارف عليه أن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل، فيترتب على إنابته نقيض ما يلزم في الفعل وفاعله؛ ولهذا لم يجوزوا نيابته، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله⁽¹⁵⁾.

(6) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (126/2-127)، والفاكهي، مجيب الندا في شرح قطر الندى (ص:342).

(7) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، (1332/3)، وابن يعيش، شرح المفصل، (73/7)، والسيوطي، همع الهوامع (522/1)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (54/2)، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (547/1).

(8) ابن هشام، أوضح المسالك (132/2-133)، وينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (1333/3-1334)، وابن عصفور، المقرب (81/1)، والسيوطي، همع الهوامع: (522/1).

(9) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (128/2)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (1334/3)، والسيوطي، همع الهوامع (522/1).

(10) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (الحاشية) (54/2)، وعباس حسن، النحو الوافي (118/2).

(11) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (54/2).

(12) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (الحاشية) (54/2).

(13) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي (118/2).

(14) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (الحاشية) (54/2).

(15) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (الحاشية) (132/2).

تَعْلُقُ الجار والمجرور:

المقصود بالتعليق: هو ارتباط شبه الجملة بما هو متضمن لها، ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام⁽¹⁶⁾، لذا؛ لا بدّ لشبه الجملة من الجار والمجرور أن تتعلّق بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه موجوداً في السياق قُدِّر⁽¹⁷⁾، فتتعلّق بمحذوف إذا وقعت موقع الصّفة أو موقع الحال أو موقع الصّلة أو موقع الخبر⁽¹⁸⁾... وهذا يختصّ بحرف جر أصلي وليس زائداً أو شبيهاً بالزائد⁽¹⁹⁾.

بمعنى لا بدّ أن تتعلّق شبه الجملة من الجار والمجرور بالعامل الموجود أو المحذوف، وبخاصّة إذا كان حرف الجرّ أصلياً، ونحن نخصّ الجار الأصلي ومجروره عندما يقعان موقع النائب عن الفاعل، فالأولى أن تكون شبه الجملة في هذا الموضع متعلقة بالعامل الظاهر وهو الفعل المبني للمجهول أو بمحذوف يقع نائب فاعل، هذا يؤول بما يشبه الفعل كقولنا: (مُرّاً بزيّد)، أي (مُرّاً المرور بزيّد)، وهو رأي لابن دُرستويه (347هـ) وغيره⁽²⁰⁾، من بين آراء كثيرة، وهو أقرب إلى الواقع النحوي، لكن القاعدة النحوية ترفضه؛ لأن شبه الجملة متعلقة بمصدر محذوف، عبّر عنه بـ (هو)، وهو مبهم، ولا تجوز إنابته⁽²¹⁾.

واللافت للنظر أن الجارّ والمجرور في هذا الموقع لا يتعلّقان، كما يقول فخر الدين قباوة⁽²²⁾؛ لأن الجار والمجرور معاً هما النائب عن الفاعل، وهذا ما لم يقله القدماء؛ وكأنّه لجأ إلى ذلك هروباً من إشكالية الآراء المتعدّدة بخصوص النائب عن الفاعل في هذه المسألة، وهنا اصطدم بقاعدة أن الجار الأصلي مع مجروره لا بدّ أن يتعلّق، وهما هنا لا يتعلّقان، فيشبهان الجار الزائد مع مجروره في عدم التعلّق، ومن المتعارف عليه أن حرف الجر الزائد مع مجروره لا يتعلّقان، والحروف الزائدة هي: من والباء والكاف واللام، وكذلك الشبيهة بالزائدة وهي ربّ، ولعلّ في لغة عقيل⁽²³⁾، ولولا على قول سيبويه (180هـ)⁽²⁴⁾، وذكر ابن هشام (761هـ) أيضاً عدا وخلا وحاشا⁽²⁵⁾.

المجرور بحرف الجر الزائد والشبيه بالزائد:

لا خلاف في أن الجارّ الزائد ومجروره لا يتعلّقان، وهما يأتيان بعد الفعل المبني للمجهول، كقولنا: (ما ضُربَ من أحدٍ)، ويكون المجرور في محل رفع نائب فاعل⁽²⁶⁾.

ويجوز في تابعه الجرّ اتباعاً للفظ، والرفع اتباعاً للمحل، كقولنا: (ما طُرِدَ من أحدٍ صامتٍ من المحاضرة)، فـ (صامت) تابعة للفظ أحدٍ، ويجوز قولنا: (ما طُرِدَ من أحدٍ صامتٍ من المحاضرة)، فـ (صامت) تابع لمحل أحد⁽²⁷⁾.

(16) ينظر: المالقي، رصف المباني (ص: 81).

(17) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (433/2).

(18) ينظر: السابق (445-446)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (100/1).

(19) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (الحاشية) (7/3).

(20) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (الحاشية) (128/2).

(21) ينظر: السابق، الحاشية (128/2).

(22) ينظر: فخر الدّين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل (311).

(23) ينظر: ابن هشام (440/2)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (4-3/3).

(24) ينظر: سيبويه، الكتاب (373-374)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (5/3).

(25) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (442/2).

(26) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (522/1).

(27) ينظر: علي أبو المكارم، الجملة العربية (131).

ولا يقع حرف الجر الشبيه بالزائد مع مجروره موضع النائب عن الفاعل بعد الفعل المبني للمجهول، فلا يقع "رب"؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد له حق الصدارة في جملته؛ فلا يجوز أن يتقدم عليه شيء⁽²⁸⁾، وبذلك لا يقع بعد الفعل المبني للمجهول، أما بقية الحروف الشبيهة بالزائد، فهي على قلة استعمالها في هذا الباب كحروف جر شبيهة بالزائد لا تأتي في هذا الموضع كـ (لعل) و (لولا)، وحتى (خلا وعدا وحاشا) على من عدها من الحروف الشبيهة بالزائد⁽²⁹⁾.

وما قلناه بخصوص الجار الأصلي ومجروره أو الجار الزائد ومجروره أو الجار الشبيه بالزائد ومجروره ما هو إلا نزر يسير مما كتب بخصوصها في كتب النحو، وجئنا به كأساس يستند عليه في تحليل الآراء التي قيلت في هذه القضية — موضوع بحثنا —.

آراء العلماء بخصوص النائب عن الفاعل:

أولاً: رأي الجمهور:

رأى الجمهور أن النائب عن الفاعل في هذه الحالة هو المجرور وحده، وأنه في محل رفع، كما في قولنا: (سير يزيد)، فـ (زيد) في محل رفع نائب فاعل كما لو كان الجار زائداً⁽³⁰⁾؛ بمعنى أن المجرور في موضع نصب، فإذا جاء بعد الفعل المبني للمجهول كان في موضع رفع⁽³¹⁾. وبهذا، فلا فرق بين حرف الجر الأصلي والزائد في هذه المسألة، قال المرادي (749هـ): "ومذهب البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم أكان الحرف زائداً، نحو: (ما ضرب من أحد)، أم غير زائد، نحو: (سير يزيد)"⁽³²⁾.

ويمكن مناقشة هذا الرأي من جانبين: الأول: ما تفرضه القاعدة النحوية، والثاني: المعنى، أما الأول، فقد يتعارض هذا الرأي مع القاعدة النحوية التي تقول: إن الجار الأصلي والمجرور لا بد أن يتعلقا بالفاعل، وهنا لا يتعلقان، وكذلك تساوى المجرور بحرف الجر الزائد مع المجرور بحرف الجر الأصلي، وتساوى حرف الجر الزائد مع حرف الجر الأصلي، وهناك فرق بين الاثنين؛ فمن ناحية نحوية، يكون المجرور بحرف جر زائد في محل حسب السياق، ويجوز في تابعه الجر تبعاً للفظ، ويجوز في تابعه أن يكون محرراً حسب المحل، وقد ذكرنا ذلك، أما المجرور بحرف الجر الأصلي، فهو مجرور لفظاً ومحلاً، ولا يجوز في تابعه إلا الجر.

والدليل على أن المجرور بحرف أصلي له محل واحد، أن العلماء عتوا من مثل: (مررت زيدا) من السماع الذي لا يقاس عليه؛ لأنه حذف حرف الجر ونصب المجرور، وهو فعل لازم⁽³³⁾، كيف سيكون في محل رفع نائب فاعل في قولنا: (مر يزيد)؟

أما المعنى، فقد يختلف الحرف الأصلي عن الزائد؛ فحرف الجر الأصلي له معنى خاص بعكس الزائد، وهو ومجروره يرتبطان بالحدث؛ لأنهما يكملان معنى العامل، فـ "الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى فرعي جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه، أما الحرف الزائد، فلا يأتي بمعنى جديد، وإنما يؤكد ويقوّي المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه، والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلقا بعامل محتاج إليهما في تكملة معناه، وإيصال أثره إلى الاسم المجرور، أما الحرف الزائد ومجروره، فلا يتعلقان"⁽³⁴⁾، فبينهما فرق واضح في المعنى، لذلك؛ فرق النحاة بينهما وبين مجرورهما بناءً على المعنى الذي يؤديانه في الجملة، وهذا ينعكس على الناحية النحوية — كما وضحناها — ولا

(28) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي (522/2-523).

(29) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (440/2-442).

(30) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (1336/3)، والسيوطي، همع الهوامع (522/1)، وابن هشام، أوضح المسالك (123/2)، والمرادي، شرح التسهيل (ص: 409)، والأشموني، شرح الأشموني (184/1)، والأزهري، شرح التصريح (287/1).

(31) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (523/1).

(32) المرادي، شرح التسهيل (409)، وينظر: المبرد، المقتضب (52/4)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (1336/3).

(33) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (67/2).

(34) عباس حسن، النحو الوافي (451/2).

يتساوى مجرورهما نحواً لاختلاف دلالتهما، قال المرادي (749هـ): "ومذهبُ البصريين أن المجرورَ في موضع رفعٍ بالفعل، وسواءً أكان الحرفُ زائداً، نحو: (ما ضُربَ من أحدٍ)، أم غيرَ زائدٍ، نحو: سيرَ يزيدٍ، وذهب الكوفيون وبعضُ البصريين، أن ذلك لا يجوزُ إلّا فيما فيه حرف الجرّ زائدٌ، وأمّا إذا كان غيرَ زائدٍ؛ فلا يجوز ذلك" (35).

صحيحٌ أن المجرورَ في موضع نصبٍ معنى وليس نحواً؛ لأنّه يُسمّى مفعوله بوساطة حرف الجر، فالفعل اللازم هو "ما لا يصل إلى مفعوله إلّا بحرف جر زائد" (36)، وهذا الاسم المجرور يُعدّ في الحكم لا في الاصطلاح مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم؛ ليكون حرف الجر الأصلي مساعداً في توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوي (37)، لذا؛ لا يجوز نصبه في قولنا: (مررتُ زيدا) إلا سماعاً.

ولو أمعنا النظر في مثل: (سيرَ يزيدٍ)، سنرى أن الذي سيرَ به هو زيد، فهو نائب الفاعل بعد حذف الفعل، إذ الأصل: (سار محمدٌ يزيدٍ)، فلما حُذِفَ الفاعلُ نابَ (زيدٌ) عن الفاعل في المعنى، نحن نذهبُ إلى ذلك، لكن هو ليس مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه نائب فاعل؛ لأنّ الأخير يوقعهم في محذور القاعدة النحوية التي لا تجيزُ ذلك، والسؤال الذي لا بدّ من طرحه قبل ردّ العلماء على هذا الرأي: لماذا لجأ بعضُ النحاة إلى هذا الرأي مع علمهم بما فيه من ضعف نحوي؟

ونحن نرى أنه لا مفرّ عندهم إلّا إليه؛ ففي نظرهم أنّ نائبَ الفاعل في قولنا: (سيرَ يزيدٍ) هو زيد؛ لأنه المفعول المعنوي الذي وصل إليه الفعل بوساطة حرف الجرّ الباء، ولم يقتنعوا بما ذكرَ من آراءٍ تخالفُ توجهاتهم في أنّ النائب هو حرف الجرّ أو ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ على المصدرِ المفهوم من الفعل، أو ضميرٌ مبهمٌ مستترٌ في الفعل (38)؛ لأن الذي سيرَ به هو زيد، وليس ضميراً مستتراً ولا حرف الجر، فعندما نقول: (سار محمدٌ يزيدٍ)، وبني للمجهول، فالسير به هو زيد، ولا يستقيم المعنى إذا قالوا: إن الجارَ والمجرورَ متعلقان بالفاعل.

اعتراضات وردودٌ عليها:

اعترض ابن دُرستويه (347هـ) والسّهيلي (581هـ) وأبو علي الرُّندي (610هـ) على رأي الجمهور، ورفضوا إنابة المجرور، وكل موضع زعم الجمهور فيه أن النائب هو المجرور، ليس هو الصواب في نظرهم؛ لأن النائب في الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل (39)، وقد استدلوا على رفضهم لرأي الجمهور بأدلة:

الأول: لو كان المجرورُ هو النائب لكان إذا قُدِّم صار مبتدأً كما هو شأنُ الفاعل، وهذا لا يتصور في المجرور (40)، فعندما نقول في (سيرَ يزيدٍ)، (يزيدٌ سيرَ)، لا يمكنُ أن يكونَ (زيد) مبتدأً، فإذا لم يصح جعل المجرور مبتدأً إذا تقدم، لم يصح جعله نائباً عن الفاعل (41)، وردّ على هذا الدليل بأنه يمتنع أن يكون مبتدأً لوجود مانع وهو العامل اللفظي (42)، وقد يكونُ النائبُ عن الفاعل مبتدأً إذا تقدّم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء؛ بأن يكونَ مجرداً عن العوامل اللفظية، فإذا لم يتجرّد، وهنا لم يتجرّد، فإنّه لا يكون صالحاً لأن يُعَرَّبَ مبتدأً؛ فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرّد عن العوامل اللفظية (43).

(35) المرادي، شرح التسهيل (ص: 409).

(36) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (67/2).

(37) ينظر: السابق: الجزء والصفحة.

(38) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (523-522/1).

(39) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (124/2).

(40) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (523/1)، والأزهري، شرح التصريح (287/1).

(41) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (125-124/2).

(42) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (523/2).

(43) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (126-125/2).

وما نذهبُ إليه أن هناك اضطراباً يشوب رأي الجمهور، فكيف يكون المجرور في محل رفع نائب فاعل بعد الفعل المبني للمجهول في قولنا: (سيرَ بريدٍ)، ولا يكون المجرور في محل رفع مبتدأ في قولنا: (بريدٍ سيرَ)، مع العلم أن حرف الجر في كلا المثالين هو حرف جرٍّ أصلي أي: عامل لفظي أصلي.

الثاني: لو كان المجرورُ هو النائب عن الفاعل؛ لأنَّت الفعل في قولنا: (سيرتَ بهندٍ)، و(جُليستَ في الدَّارِ)⁽⁴⁴⁾، والفعلُ لا يُونْتُ في قولنا: (مُرَّ بهندٍ)، ولو كان المجرورُ ينوبُ عن الفاعلِ لوجبَ تأنيثُ العامل؛ لأنَّ النائبَ عن الفاعل في حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه⁽⁴⁵⁾.

وقد رُدَّ على ذلك "بأنَّه نظير: (كفى بهندٍ فاضلةً)، فإنَّها فاعلٌ قطعاً، ولا يُونْتُ (كفى)"⁽⁴⁶⁾، وكذلك فإنَّ الفعل هنا لا يُونْتُ؛ لأنَّ النائب عن الفاعل في صورة الفضلة كونه جاراً ومجروراً، والفضلة المرتبطة بالفعل لا تستوجب تأنيث الفعل من أجلها، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها، حتى لو جاء الفاعلُ على صورة الفضلة لم يجب التأنيث، كقولهم: (كفى بريدٍ معيناً)، ولم يقولوا: (كفت بهندٍ)⁽⁴⁷⁾.

ونحن نذهبُ إلى أنَّه طالما لم يُونْتُ الفعل في مثل هذه الحالة، فهو ليس نائب فاعل بالمعنى النحوي الحقيقي، واعتراض النحاة على ذلك منطقي، ولا يأتي نائب الفاعل فضلة، بل هو عمدة مثل الفاعل، ولماذا جاء على صورة الفضلة هنا مع أنَّهم يعربونه نائب فاعل؟ ألا ترى أنَّهم حصروا ما قيل في هذه النقطة بالفعل (كفى)، وهذا الفعل له خصوصية عدم التأنيث، فمن صور الفاعل المؤنث الحقيقي التي لا يصح فيها تأنيث العامل، أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة كما في (كتبتُ)، أو المثناة كما في (كتبتما) أو التي اتصلت بها نون النسوة كقولنا: (كتبْنَ) ... ومنها أيضاً - وهو ما يخصنا - أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مسبوقةً في اللفظ بالباء التي هي من حروف الجر الزائدة، وفعله كلمة (كفى) كقولنا: (كفى بهندٍ شاعرة) بترك التاء وجوباً⁽⁴⁸⁾.

فهناك فرقٌ شاسع بين الحديث عن فعل معيَّن له خصوصية، وبين إطلاق حكم عام على ما له خصوصية؛ لأنَّ هذا الأمر يصحُّ لو كان محور حديثنا هو الفعل (كفى) فقط، لكن إذا كان حديثنا أشمل من ذلك، فلا يصحُّ مطلقاً، لذا؛ أرى أنَّ ردَّهم كان ضعيفاً؛ لأنَّهم حصروا المسألة في الفعل (كفى).

فالباء زائدة بعد كفى، وليست زائدة بعد الفعل (سير بريدٍ)، قال عباس حسن: "ويفهم من هذا أنَّ غيره من الأفعال التي فاعلها مجرورٌ بحرف جر زائد قد يتصل به علامة تدل على تأنيث ذلك الفاعل"⁽⁴⁹⁾. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا سَقَطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: 59] فقد أنث الفعل مع أنَّ الفاعل مسبوق بحرف جر زائد⁽⁵⁰⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: 47] فثمرات مسبوق بحرف جر زائد وهو فاعل وأنث فعله⁽⁵¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فاطر: 11].

ففي (كفى بهندٍ شاعرةً) لم يُونْتُ الفعل مع أنَّ الفاعل مؤنث، وسبق بحرف جر زائد وهو الباء، وهذا خاصٌّ بالفعل كفى، وتأنيث الفعل في الآيات السابقة وغيرها مع أنَّ الفاعل مؤنثٌ سبق بحرف جر زائد، يدحض استدلال النحاة بالفعل كفى، والقياس عليه.

(44) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (123/2)، والسيوطي، همع الهوامع (523/2).

(45) ينظر: الأزهرى، شرح التصريح (287/1)، وابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (125/2).

(46) السيوطي، همع الهوامع (523/2).

(47) تعبير محمد محيي الدين عبد الحميد الجار والمجرور، وليس تعبير ابن هشام، ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (126/2).

(48) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (106/1)، وعباس حسن، النحو الوافي (82-83).

(49) عباس حسن، النحو الوافي (83/2).

(50) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن (380/2)، وعبد الله علوان وآخرون، إعراب القرآن (606/1).

(51) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن (7/7).

الثالث: لو كان هو النائب عن الفاعل لكان تابعه مرفوعاً، ولكنه لا يتبع على المحل بالرفع⁽⁵²⁾؛ لأنك لو قلت: (مُرَّ بزيدٍ الظريف)؛ فلا يجوز أن ترفع كلمة (الظريف) على المحل، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز رفعه⁽⁵³⁾.
وقد ردّ جمهورُ النحويين على هذا الدليل بقولهم: "إِنَّمَا لَا نَقُولُ إِنَّهُ يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ عَلَى الْمَحَلِّ دَائِمًا، بَلْ جَوَّازُ الْإِتْبَاعِ عَلَى الْمَحَلِّ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَ هَذَا الْمَحَلُّ يَظْهَرُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ لُبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ:
(الكامل)

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهَ الْمَظْلُومُ⁽⁵⁴⁾

فالمظلوم نعت مرفوع على محل المعقب المجرور لفظاً، وجاز ذلك؛ لأن فاعل المصدر يظهر دون شذوذ⁽⁵⁵⁾
أما إذا كان لا يظهر إلّا في كلام شاذ فإنه لا يتبع، وما ذكرتم من المثال: وهو (مُرَّ بزيد) لا يظهر رفعه في غير شذوذ، ألا ترى أنك لا تقول "مُرَّ بزيد"، برفع زيد... ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته⁽⁵⁶⁾، وإذا كان لا يقال: مُرَّ بزيد، فكيف يكون زيد نائباً عن الفاعل في مثل: (مُرَّ بزيد؟) لعلمهم لم يكثرثوا لوجود حرف الجر الأصلي.

ثانياً: رأي ابن درستويه (347هـ)، والسّهيلي (581هـ)، وأبي علي الرندي (610هـ):

رأى هؤلاء أنّ النائبَ ضميرٌ عائِدٌ على المصدرِ المفهوم من الفعل⁽⁵⁷⁾، فلا ينوب المجرور عن الفاعل، وكل موضع زعمتم أي الجمهور - أن المجرور نائبٌ عن الفاعل فيه، فإن النائبَ حقيقةً هو ضميرٌ مستترٌ فيه يعود على مصدر الفعل⁽⁵⁸⁾، وقد ردّ هؤلاء على رأي الجمهور.

ففي قولنا: (مُرَّ بزيد) فيكونُ النائبُ عن الفاعل -حسب هذا الرأي- ضميراً مستتراً تقديره هو يعود على مصدر الفعل، وكأنّ التقدير: مُرَّ به بزيد؛ أي مُرَّ المرور بزيد، وكيف سيكون الضمير العائد على المصدر هو النائب عن الفاعل؟؟؟ وهل المرور هو الذي مُرَّ؟ إذ الذي مُرَّ به هو زيد، صحيحٌ في هذا الرأي أن الجارَّ والمجرورَ تعلّقَا بالفاعل، وهو يوافق القاعدة، لكن المعنى يرفض كونَ النائبِ عن الفاعل هو ضميراً مستتراً يعود على مصدر الفعل.

وقد ردّ عليهم جمهورُ النحاة بأن العربَ تُصَرِّحُ معه بالمصدر المنصوب، مثل: (سير بزيد سيراً)⁽⁵⁹⁾، وهذا ما دفع الجمهورَ أن يعدّ المجرورَ هو النائب، قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "فأما الجمهورُ، فقالوا: إنما ذهبنا إلى أن الجارَ والمجرورَ ينوبُ عن الفاعل مع وجود مصدرِ الفعلِ في العبارة، نحو قولهم: (سير بزيد سيراً)، فإنه يتعيّن في هذه العبارة أن يكونَ النائبُ عن الفاعل هو الجار والمجرور، ولا

(52) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (123/2)، والأزهري، شرح التصريح، (287/1)، وابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (124/2).

(53) ينظر: الأزهري، شرح التصريح، (287/1)، وابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (124/2).

(54) لبّيد بن ربيعة، الديوان (ص: 155)، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (الحاشية) (125/2).

(55) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (124/2، 192-193).

(56) ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (125/2).

(57) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (1336-1337)، والأزهري، شرح التصريح (287/1)، والسيوطي، همع الهوامع (523/1)، وابن هشام، أوضح المسالك

(123/2)، والمرادي، شرح التسهيل (ص: 409-410)، والأشموني، شرح الأشموني (183/1).

(58) ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (124/2). وقد عبر بالجار والمجرور وليس بالمجرور وحده كما ذكرت.

(59) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (124/2)، والسيوطي، همع الهوامع (523/1)، والمرادي، شرح التسهيل (410)، والأشموني، شرح الأشموني (183/1)،

والأزهري، شرح التصريح (287/1).

يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع، والرواية إنما جاءت بنصبه، وإذا كانوا لا ينيبون المصدر الظاهر، فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى⁽⁶⁰⁾.

ولو قدرنا النائب عن الفاعل في مثل (سير يزيد سيراً) حسب وجهة نظر ابن درستويه والسهيلي وأبي علي الرندي لكان التقدير: (سير هو يزيد سيراً)؛ أي (سير السيرُ يزيد سيراً)، وهذا لا يقبله المعنى، وطبعاً لا يتوافق مع النحو؛ لأن النحو في خدمة المعنى، نعم، يمكن السير حسب القاعدة بأن الجار والمجرور متعلقان بالعامل، لكن ليس النائب عن الفاعل هو السير، ونحن نذهب إلى أنهم لجؤوا إلى هذا الوجه لكون رأي الجمهور فيه اضطراباً واعتراكاً -حسب رأيهم-، ولكنهم ذهبوا إلى أبعد من رأي الجمهور.

ولو صحَّ هذا الرأي، فهل يجوز أن يكون النائب عن الفاعل مصدراً مثل السير والمروور في مثل الأمثلة السابقة؟ وحتى لو كان غير معرفٍ بـ (نحو: (سيرٌ ومروورٌ)، فهل يجوز؟ وهل هو مبهم أم غير مبهم؟ وهل تجوز إنابة المصدر المبهم؟ قال ابن هشام (761هـ): "ويمتنع نحو: (سيرٌ سيرٌ)، لعدم الفائدة، فامتناع سيرٍ على إضمار السير أحقُّ"⁽⁶¹⁾. أي؛ أحقُّ بالمنع⁽⁶²⁾. فالضمير الذي يعودُ على السير والمروور، وعلى سير ومروور لا يجوز إنابته عن الفاعل كون الضمير يعود على مصدر الفعل، ولا ينوب مصدر الفعل المبهم عن الفاعل؛ لأن من شرط إنابة المصدر أن يكون مختصاً كدلالته على العدد أو أن يكون موصوفاً أو مضافاً، وغير هذه الأنواع هو مصدر مبهم⁽⁶³⁾.

وجمهور النحاة لا يجيزون إنابة المصدر المبهم؛ لأنَّ هذا المصدر لا يفيد شيئاً جديداً لم يفده الفعل⁽⁶⁴⁾ -كما ذكرت سابقاً-؛ لذلك فهم يرفضون هذا الرأي بناءً على ذلك كون المصدر غير مختص.

أمَّا ابن درستويه ومن معه، فإنهم يجيزون ذلك، وبالتالي لا ضمير من أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً مستتراً يعودُ على مصدر الفعل، ولو كان مبهماً.

(الطويل)

وقد برز الخلاف في تعليق النحاة على قول امرئ القيس:

يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدْرَبُ⁽⁶⁵⁾

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ

فالخلاف في نائب الفاعل للفعل (وَيُعْتَلَلُ)، فابن درستويه ومن معه قالوا: إن نائب الفاعل هو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو)، وهو عائد على مصدر هذا الفعل، (ويعتَلل هو، يُعتَلل اعتلالاً)، وهذا يدل على جواز رأيهم في كون النائب عن الفاعل ضميراً يعودُ على مصدر الفعل ولو كان مبهماً، وقد أثبتوا بهذا الشاهد صحة نيابة ضمير المصدر المبهم؛ وإذا صحَّ ذلك في الضمير، فإن نيابة المصدر المبهم أولى وأحق، ولم يرفض الجمهور أن نائب الفاعل ضمير مستتر يعودُ على مصدر الفعل، لكن لم يعد هذا الضميرُ على المصدر المبهم، بل يعودُ الضميرُ على مصدر مختص؛ إما أن يكون مقترناً بـ (العهديّة أو بأن يكون موصوفاً)⁽⁶⁶⁾، قال ابن هشام (761هـ): "قال المعنى: وَيُعْتَلَلُ الاعتلالُ المعهودُ أو اعتلالٌ، ثم خصَّصه بـ (عليك) أخرى محذوفة للدليل، كما تحذف الصفات المُخصَّصة"⁽⁶⁷⁾.

(60) ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (125/2)، والجار والمجرور هو تعبيره.

(61) ابن هشام، أوضح المسالك (127/2)، وينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (65/2).

(62) ينظر: الصبان، حاشية الصبان (65/2).

(63) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (126/2).

(64) ينظر: السابق (128/2).

(65) ديوان امرئ القيس (382/1)، وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (127/2)، ومغني اللبيب (516/2)، والأشموني، شرح الأشموني (183/1)، والأزهرى، شرح

التصريح (287/1).

(66) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) (128/2).

(67) ابن هشام، أوضح المسالك (128/2).

أما ما نذهب إليه أنه لو عاد الضمير على المصدر المحلّي بأل، لم يغيّر في المسألة أي شيء، ففي مثال: (سيرَ يزيد)، فإن التقدير (سير السيرَ يزيد)، أي (سير السيرَ المعهودُ يزيد)؛ فهل المعنى يقبل ذلك؟ وهل المقصود من الجملة هذا؟ بالتأكيد لا؛ لأن الذي سيرَ به هو زيد وليس السير المعهود.

لقد ردّ هؤلاء بقوة على رأي الجمهور، لكنهم لم يأتوا بما يشفي الغليل في رأيهم القائل إن النائب هو ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل؛ وكيف سيكون هو النائب عن الفاعل، والعرب تصرّح معه بالمصدر المنصوب؟

ثالثاً: رأي الفراء (207هـ):

رأى الفراء أنّ النائب عن الفاعل هو حرف الجر وَحْدَهُ⁽⁶⁸⁾، "وأنّه في موضع رفع كما أنّ الفعل في: (زيدٌ يقوم) في موضع رفع"⁽⁶⁹⁾، وحرف الجر في محل رفع — كما يقول — لأنّه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب مثل: (مررتُ بزيد)⁽⁷⁰⁾.

وبناءً على ذلك، فكيف سيكون حرف الجر في محل رفع نائب فاعل؟ ولا يكون هذا؛ لأنّه لا محل له من الإعراب كونه حرفاً، وكذلك هناك فرقٌ شاسع بين حرف الجر والفعل المضارع في (زيدٌ يقوم)، ولا يكون حرفُ الجر في مثل (مررتُ بزيد) في محل نصب حتى يكون بعد الفعل المبني للمجهول في محل رفع، قال المرادي (749هـ): "وهذا مبني على مذهبه في نحو: (مررتُ بعمرٍو)، فالباء عنده في موضع نصب"⁽⁷¹⁾.

قال ابن السّراج (316هـ): "الحرف: ما لا يجوز أن يُخبرَ عنه كما يُخبرُ عن الاسم، ألا ترى أنّك لا تقول: (إلى منطلق) كما تقول: (الرجل منطلق)، ولا (عن ذاهب)، كما تقول (زيدٌ ذاهبٌ)، ولا يجوز أن يكونَ خبراً، لا تقول: (عمرٌو إلى) ولا (بكرٌ عن) فقد بان أنّ الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تُخبرَ عنه ولا يكونَ خبراً"⁽⁷²⁾، وكيف يكون الحرف في موضع رفع هنا، وهو من العمْد؟ ولا يكون الحرف بأي شكلٍ من الأشكال عمدة، وإن كان متوسطاً⁽⁷³⁾، وهو في الأساس واسطة لإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله غير الصريح، والمفعول غير الصريح هو الاسم المجرور.

ويبدو لنا أن هذه الأمور لم تغب عن ذهن الفراء، لذا نرى أنّه قصد لفظه؛ أي: قصد بحرف الجر اللفظ كأيّة كلمة عادية، وليس المعنى الأصلي أو الحقيقي للحرف، ولو كان كذلك؛ فهل يستقيم المعنى؟ طبعاً، ولا بأي شكلٍ من الأشكال، وعفواً على التعبير: كأنني أتعامل مع لغة أجنبية لا أفهم منها شيئاً سوى تركيب الكلمات، فكأن التركيب تحوّل من جارٍّ ومجرور إلى تركيبٍ آخر، ففي قولنا: (سيرَ يزيد)، تكون الباء في محل رفع نائب فاعل.

إنّ الذي سيرَ به ليس حرف الجر، وإنما هو زيد، وبناءً على رأي الفراء فإننا نبتعد كثيراً عن جوهر المسألة، نعم، لقد جاء برأي يخالف الرأيين الأول والثاني، وكأنّه جاء به ليخالف الرأيين مع أنّه بعيد عن المنطق والمعنى، وكذلك عن القاعدة النحوية في عدّه حرف الجر هو النائب إن قصد لفظه أو لم يقصد.

⁽⁶⁸⁾ ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (1336/3)، والسيوطي، همع الهوامع (522/1)، والمرادي، شرح التسهيل (ص: 410)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (606/2)، والصبان، حاشية الصبان (67/2)، والفاكهي، مجيب النداء في شرح قطر الندى (ص: 334).

⁽⁶⁹⁾ السيوطي، همع الهوامع (522/1).

⁽⁷⁰⁾ الصبان، حاشية الصبان (67/2).

⁽⁷¹⁾ المرادي، شرح التسهيل (ص: 410).

⁽⁷²⁾ ابن السّراج، الأصول (40/1).

⁽⁷³⁾ ينظر: المرادي، الجنى الداني (ص: 24).

رابعاً: رأي الكسائي (189هـ) وهشام بن معاوية الضرير (209هـ)⁽⁷⁴⁾:

قام هذا الرأي على أنّ النائب عن الفاعل هو "ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعله مبهماً من حيث كان مُحتمِلاً؛ لأنَّ يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان، ولم يَقم دليلٌ على أنّ المراد بعض ذلك دون بعض"⁽⁷⁵⁾. فلو طبقنا على مثال: (سيرَ يزيد)، لكان النائب عن الفاعل -حسب هذا الرأي- ضميراً مبهماً تقديره هو يعود على السير، أو المسير، إن كان زماناً أو مكاناً، والتقدير: سيرَ السير أو سيرَ المكان أو سيرَ الزمان، إن لم تكن دلالة على واحدٍ منهما، وحقيقة هذا الرأي يغلب عليه الغموض والإبهام.

وعلى أية حال، فهو أشمل من رأي ابن دُرستويه والسهيلي والرندي، ويشاركهم في الإبهام، فهناك ضميرٌ يعودُ على مصدرٍ مبهم، وهنا ضميرٌ مبهمٌ يدلُّ على المصدر أو الزمان أو المكان، ولا أرى أن المعنى يقبلُ هذا الرأي؛ فلم يَقم الضمير مقام الفاعل وإنما زيد. أمّا من ناحية القاعدة النحوية، فهنا تغليب القاعدة على المعنى، إذ يستقيم هذا الرأي مع القاعدة في أن الجار والمجرور يتعلقان بالعامل، لكن هنا انفصام بينها وبين المعنى، وهذا ما لم يأت به النحو العربي. وحتى لو قيل في مثل: (سيرَ يزيد) إن النائب عن الفاعل هو على إضمار الطريق؛ لأن السير -كما يقولون- لا يكون إلا في مكان، والمعنى قطع به طريق⁽⁷⁶⁾، وسنشير إلى هذا الرأي لاحقاً.

تعبير النحاة:

لقد أحرنا هذه الجزئية؛ للوقوف على تعبيرات النحاة بخصوص هذه القضية، وما يوافق من هذه التعبيرات للآراء السابقة، وما يختلف عنها؛ للوصول إلى مقارنة يمكن أن تُعدَّ رأياً خامساً يتوافق نسبياً من الناحيتين المعنوية والنحوية. فابن السراج (316هـ) عبّر عن هذه القضية بأكثر من رأي: "واعلم: أنه يجوز بأن تُقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب، إذا جعلتها مفعولاتٍ على السَّعة، وذلك نحو قولك: (سيرَ يزيدٍ سيراً شديداً)، و(ضربَ من أجل زيدٍ عشرون سوطاً)، و(اختلَفَ به شهران)، و(مُضي به فرسخان)، وقد يجوزُ نصيهاً على الموضع، وإن كنت لم تَقم المجرور مقامَ الفاعل، أعني بذلك: (يزيد) على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتُضمِّره، وذلك المحذوف على ضربين: إمّا أن يكون الذي قام مقامَ الفاعل مصدراً استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه، وإمّا أن يكون مكاناً دلَّ عليه الفعل أيضاً، إذا كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقاً من مصدره، نحو قولك: (سيرَ يزيدٍ فرسخاً)، أضمرت السير؛ لأن (سير) يدل على السير، فكأنك قلت: سير السيرُ يزيدٍ فرسخاً، ثم حذفت السير فلم تحتج إلى ذكره معه... وأمّا الذي يدل عليه الفعل من المكان، فأن تَضمّر في هذه المسألة ما يدل عليه (سير) نحو الطريق، وما أشبهه من الأمكنة، ألا ترى أن السير لا بُدَّ أن يكون في طريق، فكأنك قلت: (سير عليه الطريقُ فرسخاً)، ثم حذفت مخاطب بما تغني"⁽⁷⁷⁾.

(74) اختلف في ابن هشام أو هشام، فقد ذكر السيوطي ابن هشام في موضع، ينظر السيوطي، همع الهوامع (522/1)، وذكر هشام في موضعين: السيوطي، الهمع (520/1-525)، وذكر المرادي في شرح التسهيل هشاماً (ص: 410)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب (1336/3)، والأزهري، شرح التصريح (289/1)، وذكر الصبان في حاشية الصبان ابن هشام (67/2)، وهشام هو هشام بن معاوية الضرير، وهناك ابن هشام اللخمي وابن هشام الخضراوي، السيوطي، الهمع (94/4). ولا أميل إلى ابن هشام الأنصاري؛ لأن هذا الرأي غير موجود في كتبه، ينظر: أوضح المسالك (120/1-140)، وشرح شذور الذهب (ص: 159-165)، وشرح قطر الندى (ص: 260-266)، وأميل لهشام بن معاوية الضرير (209هـ)، تلميذ الكسائي، ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء (ص: 147)، والسيوطي، بغية الوعاة (ص: 409)، والكسائي ذكر في شرح التسهيل للمرادي (ص: 410).

(75) المرادي، شرح التسهيل (ص: 410)، وينظر: السيوطي، الهمع (522/1)، والصبان، حاشية الصبان (67/2).

(76) ينظر: المرادي، شرح التسهيل (ص: 410).

(77) ابن السراج، الأصول (80-79/1).

لكن ما جاء به ابن السراج في تعبيره لا ينفك عن الآراء السابقة، بل قام بتوضيحها وتفصيلها، فذكر الرأي الأول والثاني والرابع، وخلاصة قوله في النائب عن الفاعل في مثل (سيرَ بزيد) ما يأتي:

الأول: أن تقيم "بزيد" مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعاً، وإن كان مجروراً في اللفظ وهو أقوى الأوجه، أي: المجرور.

والثاني: أن تريد المصدر، فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

والثالث: أن تريد المكان، فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه⁽⁷⁸⁾.

ففي رأي ابن السراج أن المجرور هو النائب عن الفاعل، ولا بأس به.

وعبر ابن جني (392هـ) بالجار والمجرور تعليقاً على هذا الموضوع: "قالباء وما عملت فيه في موضع رفع"⁽⁷⁹⁾، وعبر ابن عصفور (669هـ) بالمجرور⁽⁸⁰⁾، وذكر ابن يعيش (643هـ) الجار والمجرور⁽⁸¹⁾.

وذكر ابن هشام (761هـ) المجرور في موضع⁽⁸²⁾، والجار والمجرور في موضع آخر، "و(منها) جار ومجرور في موضع رفع"⁽⁸³⁾، وعقب أبو البركات الأنباري (577هـ) قائلاً: "إن الأحسن أن تقيم المجرور مقام الفاعل؛ لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تقم مقام الفاعل غيره"⁽⁸⁴⁾.

وقد ذكر ابن الناظم (668هـ) الجار والمجرور⁽⁸⁵⁾، وكذلك ابن عقيل (769هـ)⁽⁸⁶⁾ وقد أشار ابن مالك في بيت الألفية إلى حرف الجر يقول:

وقابل من ظرفٍ أو من مصدرٍ أو حرفٍ جرٍّ بنيايةٍ حري⁽⁸⁷⁾

وقد ذكر في نسخة مخطوطة أخرى، المجرور⁽⁸⁸⁾، يقول: "فإن قلت: قوله (أو حرف جر) يقتضي أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء"⁽⁸⁹⁾، وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب هو المجموع، أي: الجار والمجرور معاً⁽⁹⁰⁾، وقد ذكر ابن مالك الجار والمجرور في موضعين: الأول: "كذلك حرف الجر والمجرور"⁽⁹¹⁾، والثاني: "فأسند (لُجَزَى) إلى الجار والمجرور"⁽⁹²⁾، وأضاف

(78) السابق (80/1).

(79) ابن جني، اللمع (ص:118).

(80) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (547/1-548)، والمقرب (81/1).

(81) ابن يعيش، شرح المفصل (73/7).

(82) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى (ص:260)، وأوضح المسالك (123/1)، في معرض ذكر رأي ابن درستويه والسهيلي والرتدي، وشرح شذور الذهب (ص:160).

(83) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص:162)، شرح قطر الندى (ص:262).

(84) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص:95).

(85) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص:234).

(86) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (54/2).

(87) ابن مالك، ألفية ابن مالك (604/2).

(88) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (الحاشية) (604/2).

(89) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (604/2).

(90) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (126/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك (606/2)، والأشموني، شرح الأشموني (184/1)، والصّبّان، حاشية الصّبّان

(65/2).

(91) ابن مالك، شرح الكافية (ص:608).

(92) السابق (ص:609).

المرادي (749هـ): "قلت: مذهب البصريين، أن النائب إنما يكون المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف ملازماً للمجرور اكتفى بذكره"⁽⁹³⁾، وعبر في شرح التسهيل بالمجرور⁽⁹⁴⁾.

وذكر الصايغ (720هـ) المفعول بحرف الجر⁽⁹⁵⁾، وعبر الأشموني بالمجرور⁽⁹⁶⁾، ورجح بعض النحاة الجار والمجرور؛ لأنه مفعول به بواسطة حرف⁽⁹⁷⁾، والقاسم الحريري البصري (516هـ) بالجار والمجرور⁽⁹⁸⁾، وهذا يختص بالجانب النظري.

والمتتبع لتعبيرات النحاة السابقة يرى أن غالبيتها لم تخرج عن الآراء الأربعة السابقة، لكن اللافت للنظر أن رأياً خامساً قد برز، وهو الجار والمجرور، كما عند ابن جني وابن يعيش وابن هشام وابن الناظم وابن مالك وابن عقيل وغيرهم.

ولو تتبعنا بعض تعبيرات النحاة أثناء تعليقهم على بعض الشواهد القرآنية والشعرية الخاصة بهذه المسألة، لازداد هذا الرأي حضوراً، وهنا نقصد تعبيرات النحاة في الجانب التطبيقي.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْقِطْ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: 149]، فالعكبري (616هـ) يعدُّ الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل: "الجار والمجرور قائم مقام الفاعل، والتقدير: سقط الندم في أيديهم"⁽⁹⁹⁾، وقال أبو حيان (745هـ): "والصواب (سُقِطَ) مُسْنَدٌ إِلَى مَا (فِي أَيْدِيهِمْ)"⁽¹⁰⁰⁾، أي: الندم. وأضاف: "سُقِطَ مبني للمفعول، والذي أوقع موقع الفاعل هو الجار والمجرور، كما تقول: جُلسَ في الدار، وضُحِكَ من زيد، وقيل: سُقِطَ تتضمن مفعولاً، وهو ها هنا المصدر الذي هو الإسقاط، كما يقول: ذُهِبَ بزيد، وصوابه وهو هنا ضمير المصدر الذي هو السقوط؛ لأن سقط ليس مصدره الإسقاط، وليس نفس المصدر هو المفعول الذي لم يسم فاعله، بل هو ضميره"⁽¹⁰¹⁾، فتحدث عن رأيين منهما الجار والمجرور.

وقد ذكر السمين الحلبي (756هـ) أن النائب هو الجار، يقول: "سُقِطَ في أيديهم، الجار قائم مقام الفاعل، وقيل القائم مقام الفاعل ضمير المصدر الذي هو السقوط؛ أي: سُقِطَ السقوط في أيديهم"⁽¹⁰²⁾، وأضاف: "أي سقط الندم، تصريح بأن القائم مقام الفاعل حرف الجار لا ضمير المصدر"⁽¹⁰³⁾، ورأى محيي الدين الدرويش أن النائب في الآية هو الجار والمجرور، يقول: "وفي أيديهم قائم مقام نائب الفاعل"⁽¹⁰⁴⁾، وقيل: "في أيديهم: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل أو متعلق بمحذوف نائب فاعل، والتقدير: سقط الندم"⁽¹⁰⁵⁾، وقال الزمخشري (538هـ): "وسقط مسند إلى (في أيديهم)"⁽¹⁰⁶⁾.

(93) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (606/2).

(94) ينظر: المرادي، شرح التسهيل (ص: 409)، وذكر الآراء الأخرى، ينظر (ص: 409-410).

(95) ينظر: الصايغ، اللحة في شرح الملح (319/1).

(96) الأشموني، شرح الأشموني (182/1).

(97) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب (195/1).

(98) ينظر: أبو القاسم البصري، شرح ملح الإعراب (ص: 158).

(99) العكبري، إملاء ما من به الرحمن (285/1).

(100) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (391/7).

(101) السابق (392/7).

(102) السمين الحلبي، الذر المصون (461/5).

(103) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

(104) محيي الدين الدرويشي، إعراب القرآن (47/3).

(105) عبد الله علوان وآخرون، إعراب القرآن (759/2).

(106) الزمخشري، الكشف (510/2).

وقال تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ﴾ [فاطر: 36] يقول العكبري (616هـ): "وعنهم يجوز أن يقوم مقام الفاعل" (107)، وقال السمين الحلبي (756): "وعليهم قائم مقام الفاعل، وكذلك (عنهم) بعد (يخفف)، ويجوز أن يكون القائم (من عذابها) و(عنهم) منصوب المحل، ويجوز أن تكون من مزيدة عند الأخفش، فتعين لقيامه مقام الفاعل؛ لأنه هو المفعول به" (108).

وقال تعالى: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء: 140] يقول العكبري (616هـ): "ويكفر بها في موضع الحال في الآيات، وفي الكلام حذف تقديره: يكفر بها أحد، فحذف الفاعل، وأقام الجار مقامه" (109)، وقال السمين الحلبي (756هـ): "يكفر بها، و"بها" في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، وكذلك (يستهزأ بها)، والأصل: يكفر بها أحد، فلما حذف الفاعل قام الجار والمجرور مقامه" (110).

وقد حُدِّثت تعبيراتهم أكثر عند الحديث عن المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين (111)، وبخاصة في قراءة أبي جعفر (112): ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14]، فابن مالك قال: "فأسند ليُجْزَى إلى الجار والمجرور" (113)، و"أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وترك قوماً منصوباً" (114)، وقال الفراء (207هـ): "وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: ليُجْزَى قوماً، وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضمر في "يُجْزَى" فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أُعْطِيَ ثوباً، ليُجْزَى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه" (115)، إذ يستشف أن النائب مضمَر، وهو وجه. وقد ذكر العكبري أن النائب عن الفاعل محذوف تقديره الخير، وقد يكون المصدر؛ أي: ليُجْزَى الجزاء، وهو بعيد (116).

وقال أبو حيَّان (745هـ): "وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور، وهو (بما)، وينصب المفعول به الصريح وهو قوماً، ونظيره: (ضرب بسوط زيداً)، ولا يجزى ذلك الجمهور، وخُرجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر؛ أي: ليُجْزَى الجزاء، وهذا لا يجوز عند الجمهور" (117).

وقد ذكر السمين الحلبي (756هـ) ثلاثة أوجه في تخريج القراءة: الأول: ضمير المفعول الثاني؛ والتقدير: ليُجْزَى الخير قوماً، والثاني: ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، ليُجْزَى الجزاء، والثالث: أن يقام مقامه الجار والمجرور، وفيه حجة للأخفش (211هـ) والكوفيين، حيث يجيزون نيابة غير المفعول مع وجوده (118).

وقال أبو نواس:

(المديد)

ينقضني بالهم والحزن (119)

غير مأسوف على زمن

(107) العكبري، إملاء ما من به الرحمن (100/2).

(108) السمين الحلبي، الذر المصون (235/9).

(109) العكبري، إملاء ما من به الرحمن (198/1).

(110) السمين الحلبي، الذر المصون (121/4).

(111) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (55/2)، وابن مالك، شرح الكافية (ص: 609)، وابن هشام، أوضح المسالك (133/2-135)، والسيوطي، الهمع (520/1)، والأشموني، شرح الأشموني (184/1)، والأزهر، شرح التصريح (291/1).

(112) ينظر: ابن النحاس، إعراب القرآن (95/4)، والسمين الحلبي، الذر المصون (645/9)، يقول: قراءة أبي جعفر بخلاف عنه، وشيبة وعاصم في رواية.

(113) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ص: 609).

(114) ابن مالك، شرح التسهيل (128/2)، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (548/1).

(115) الفراء، معاني القرآن (46/3).

(116) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن (232/2).

(117) أبو حيان، تفسير البحر المحيط (46-45/8).

(118) ينظر: السمين الحلبي، الذر المصون (645/9-646).

قال ابن عقيل (769هـ): " على زمن: جار ومجرور في موضع رفع بـ (مأسوف) لنيابته مناب الفاعل" (120)، وأشار ابن الشجري (542هـ) إلى أن النائب عن الفاعل هو الطرف (121)، وتبعه ابن مالك (122)، وقال الشنقيطي (1331هـ): "الشاهد في قوله: (على زمن) فإنه نائب عن فاعل (مأسوف) الذي جرّ بإضافة "غير" إليه، وانتقل إعرابه إليها" (123)، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: "على زمن: جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سدّ مسدّ خبر المبتدأ" (124).

وقال رؤبة:

(الرجز)

لم يُعَنَّ بالعلياء إلّا سيّداً ولا شفى ذا الغي إلّا ذو هدى (125)

قال الشنقيطي: " فـ "بالعلياء" جار ومجرور، وناب مع وجود، (إلّا سيّداً)، وهو مفعول به (126)، وقال الصّبّان (1206هـ): "فحذف الفاعل، وأنيب قوله: بالعلياء، عنه" (127)، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: "وقوله (بالعلياء) جار ومجرور نائب فاعله" (128). وما كانت هذه إلّا نماذج تطبيقية للوقوف على آراء العلماء بخصوص هذه القضية؛ إذ تراوحت بين رأي الجمهور الذي برز بشكل أكبر، والآراء الأخرى التي برزت على قلة، لكن اللافت للنظر أن الرأي الخامس وهو الجار والمجرور قد برز بموازاة رأي الجمهور.

مقاربة:

على الرغم من أن الجارَ والمجرور لم يظهر ضمن الآراء النحوية الأربعة المتعارف عليها، إلّا أنه ظهر بقوة في تعبير النحاة، وإن شدد بعضُ النحاة على استبعاده كأبي حيان (745هـ): "لم يذهب إليه أحد، أعني؛ أن يكون الذي يُقام هو الجار والمجرور معاً" (129)، ولكن الواضح من تعبيرات النحاة أن القول السابق يحتاج إلى تأكيد؛ إذ يتناقض مع ما قيل بخصوص النائب عن الفاعل، وبصرف النظر عن مدى دقّته، فما المانع من أخذ الجار والمجرور كوحدة واحدة؛ لأن تكون في محل رفع نائب فاعل؟ وهل اعتماد هذا الرأي يوقعنا في محذور القاعدة النحوية؟

إن هذا الأمر يبعدنا عن الاضطرابات والمحظورات، فلو نظرنا نظرة تأمل، نرى أنّه أسلم وجهه؛ فَمَنْ قال المجرور وقع في محذور الفرق بين الحرف الأصلي والزائد، مع أن المعنى يلائمه، ومن قال الضمير المبهم وشبه الجملة متعلقة بالفاعل، سار على القاعدة ونسي

(119) البيت منسوب لأبي نواس، ولم أعثر عليه في الديوان، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل (90/1)، وابن هشام، مغني اللبيب (159/1، 676/2)، والسيوطي، همع الهوامع (309/1).

(120) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (91/1).

(121) ينظر: ابن الشجري، الأمالي (47/1).

(122) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (159/1).

(123) الشنقيطي، الدّر اللوامع (195/1).

(124) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (الحاشية) (90/1).

(125) ينظر: ديوان رؤية بن العجاج، مجموعة أشعار ومن ضمنه ديوان رؤية بن العجاج (ص:137). وابن مالك، شرح التسهيل (128/2)، وشرح الكافية الشافية (ص:609)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (55/2)، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص:235)، والأشموني، شرح الأشموني (184/1)، والسيوطي، همع الهوامع (521/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (75/7).

(126) الشنقيطي، الدّر (394/1).

(127) الصّبّان، حاشية الصّبّان (69/2).

(128) ابن هشام، شرح شذور الذهب (الحاشية) (164).

(129) أبو حيان، ارتشاف الضرب (1337/3).

المعنى، إذ لا يلائمه المعنى، ومن قال الضمير الذي يعود على مصدر الفعل كالقول السابق، ومن قال بحرف الجر جانب الصواب نحواً ودلالة.

ومع هذا فإن الجار والمجرور كذلك لا يسلم من النقد، إلا أنه رأي يبعدنا عن التأويلات والاضطرابات مع تحفظنا على المعنى؛ فشبه الجملة لا تتعلق في هذا الموضع، والجار والمجرور لا ينفكان عن بعضهما بعضاً، فهما كوحدة واحدة في محل رفع نائب فاعل، وبهذا، فلا داعي - في رأينا - إلى كل التأويلات والآراء الجامدة التي لا تقدّم ولا تؤخر، وإنما تعقد المسألة، ولم آت بجديد، بل هذا الرأي ذكره القدماء - كما رأينا -، وأعجبني كثيراً رأي عباس حسن في هذه المسألة حيث يقول: "الصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده، ورغم أن الشائع على الألسنة هو الجار مع مجرور، ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً"⁽¹³⁰⁾، ويضيف: "وفوق ذلك يريحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده أو المجرور وحده أو..."⁽¹³¹⁾، ولم يفضل هذا الرأي من تلقاء نفسه، بل له جذور في التراث النحوي كما ذكرت سابقاً.

الخاتمة:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أولاً: رأي الجمهور مقبول معنى، إلا أنه يتنافى مع القاعدة النحوية التي تفرق بين حرف الجر الزائد والحرف الأصلي، وما يترتب على مجرورهما.

ثانياً: رأي ابن درستويه والسهيلي والرتدي ينسجم مع القاعدة النحوية، إلا أنه يصطدم بالمعنى، وما جاء به هؤلاء ضد رأي الجمهور منطقي، يضعف رأيهم، لكن يُعقد المسألة، وما ذكره الجمهور بخصوص رأيهم هذا يضعفه أيضاً.

ثالثاً: رأي الفراء لا تقبله القاعدة النحوية، ولا يقبله المعنى.

رابعاً: رأي الكسائي وهشام أشمل من رأي ابن درستويه والسهيلي والرتدي، إلا أنه يتلاقى معه كونه ينسجم مع القاعدة النحوية، لكن يرفضه المعنى إلى حد ما.

خامساً: لم تنحصر تعبيرات النحاة في المادتين النظرية والتطبيقية في الآراء الأربعة المتعارف عليها، وإنما برز الرأي الخامس وهو الجار والمجرور معاً إلى جانب الآراء الأخرى.

سادساً: أرى أنه لا مانع من قبول الجار والمجرور لأن يكونا معاً في محل رفع نائب فاعل؛ لأن هذا الرأي له جذور نحوية، زيادة على كونه يريحنا من التأويلات والتعقيدات، ولا يبعدنا عن جادة الصواب.

المصادر والمراجع:

الأزهري، خالد بن عبد الله (د. ت): شرح التصريح على التوضيح (2ج). تحقيق: يس بن زيد الدين العليمي الحمصي، دار الفكر، د. ط، الجزء الأول، ص: 287، 289، 291.

امروء القيس (1994): ديوان امرئ القيس (2ج). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، الجزء الأول، ص: 382.

⁽¹³⁰⁾ عباس حسن، النحو الوافي (118/2).

⁽¹³¹⁾ السابق والصفحة نفسها.

- الأسترباذي، رضى الدين محمد بن الحسن (1998): شرح كافية ابن الحاجب (ج5). قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 195.
- الأشموني، علي بن محمد (1955): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج3). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد:
- أسرار العربية (د. ت) (ج1). تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، د. ط، ص: 95.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء (2003) (ج1). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى، ص: 147.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1979): اللع في العربية (ج1). تحقيق: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ص: 118.
- الدرويش، محيي الدين (2009): إعراب القرآن الكريم وبيانه. دار اليمامة، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة العاشرة، الجزء الثاني، ص: 380، الجزء الثالث، ص: 47، الجزء السابع، ص: 7.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (1994) (ج4). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، الجزء الأول، ص: 120-140، الجزء الثاني، ص: 123-128، 133-135، الجزء الثالث، ص: 7، 192-193.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (1987) (ج2). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، الجزء الأول، ص: 106، 159، الجزء الثاني، ص: 433، 440-442، 516.
- شرح قطر الندى وبل الصدى (د. ت) (ج1). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، ص: 260-266، 342، 334.
- شرح شذور الذهب (1963) (ج1). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة التاسعة، ص: 159-165.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (1998): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ج6). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في التحقيق: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص: 510.
- أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب (1998) (ج5). تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، ص: 1332-1337.
- تفسير البحر المحيط (1993) (ج8). دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الجزء السابع، ص: 391، الجزء الثامن، ص: 45-46.
- حسن، عباس (د. ت): النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة (ج4). د. ط، الجزء الثاني، ص: 82، 83، 118، 451-522، 523.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (د. ت): شرح المفصل (ج8). مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ط، الجزء السابع، ص: 73، 75.

- ليبيد بن ربيعة العامري (1966): *ديوان ليبيد (ج1)*. دار صادر، بيروت، د. ط، ص: 155.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الحياتي:
- ألفية ابن مالك (2008) (ج4)*. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص: 604، 606.
- شرح الكافية الشافية (د. ت) (ج1). تحقيق: عبد المنعم أبو هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د. ط، ص: 607، 607.
- شرح التسهيل (1990) (ج4). تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مكتبة هجر، مصر، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص: 126، 128.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (د. ت): (ج1)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، د. ط، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 81.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1963): *المقتضب (ج4)*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، الجزء الرابع، ص: 52.
- أبو المكارم، علي (2007): *الجملة العربية (ج1)*. مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، ص: 131.
- المرادي، ابن أم قاسم:
- الجنى الداني (1992) (ج1)*. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص: 24.
- شرح التسهيل (2006) (ج1). تحقيق: محمد عبد الغني محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ظن الطبعة الأولى، ص: 409-410.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (2001) (ج3). تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، ص: 604، 606.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد (د. ت): *شرح ألفية ابن مالك (ج1)*. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ط، ص: 234، 235.
- ابن النحاس، أبو جعفر بن محمد بن محمد بن إسماعيل (2004): *إعراب القرآن (ج5)*. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، الجزء الرابع، ص: 95.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (2004): *الكتاب (ج5)*. تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، ص: 373-374.
- السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (د. ت) (ج1)*. دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ط، ص: 409.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1998) (ج4). تحقيق: أحمد شمس الدين، الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الجزء الأول، ص: 309، 520، 521، 522-523.
- السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف (د. ت): *التر المصون في علوم الكتاب المكنون (ج11)*. تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، الجزء الرابع، ص: 121، الجزء الخامس، ص: 161، الجزء التاسع، ص: 198، 645-646.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (1985): *الأصول في النحو (ج3)*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 40، 79-80، 202-203.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1979): *إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (ج2)*. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 195، 285، الجزء الثاني، ص: 100، 232.

- علوان، عبد الله، ومجموعة من المؤلفين (2006): *إعراب القرآن الكريم (ج4)*. دار الصحابة للتراث، طنطا- مصر، د. ط، الجزء الأول، ص: 606، الجزء الثاني، ص: 759.
- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن:
= *المقرب (1971) (ج2)*. تحقيق: أحمد عبد الجواد الجوّاري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 81.
= شرح جمل الزجاجي (1999) (ج2). تحقيق: صاحب أبو جناح عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 547-548.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (2008): *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج4)*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 90، 91، 100، الجزء الثاني، ص: 54، 55، 67، الجزء الثالث، ص: 3-5.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي (2008): *مجيب الندا في شرح قطر الندى (ج1)*. تحقيق: مؤمن البدارين، الدار العثمانية، عمان، الطبعة الأولى، ص: 342، 334.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د. ت): *معاني القرآن (ج3)*. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور، د. ط، الجزء الثالث، ص: 46.
- الصّايع، محمد بن الحسن (2004): *اللمحة في شرح الملحة (ج2)*. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 319.
- الصّبّان، محمد بن علي (د. ت): *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني (ج4)*. دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، الجزء الثاني، ص: 65، 67، 69.
- القاسم الحريري البصري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد (1997): *شرح ملحة الإعراب (ج1)*. تحقيق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ص: 158.
- قباوة، فخر الدين (1981): *إعراب الجمل وأشباه الجمل (ج1)*. الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ص: 311.
- رؤبة بن العجاج (د. ت): *مجموعة أشعار العرب (ج1)*. وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات ومفردات منسوبة إليه اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د. ط، ص: 137.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (1992): *الألمالي (ج3)*. مصر القاهرة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص: 47.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (د. ت): *الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع (ج2)*. تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د. ط، الجزء الأول، ص: 195، 394.